فتوح: الذكرى تأتي في ظل واحدة من أخطر المراحل التي تواجه قضيتنا الوطنية

في ذكرى تأسيسها: "التنفيذية" تؤكد أن منظمة التحرير ستبقى الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا

رام الله- الحياة الجديدة- أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن منظمة التحرير ستبقى الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والإطار الوطني الجامع والحارس الأمين للمشروع الوطني، حتى تحقيق أهدافه في الحرية والاستقلال والعودة.

وقالت اللجنة التنفيذية في بيان، بمناسبة الذكرى الـ 62 لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، إن هذه الذكرى تأتي في ظل مرحلة سياسية ودولية وإقليمية شديدة التعقيد، تتواصل فيها محاولات إعادة تشكيل المنطقة، فيما يواصل الاحتلال الإسرائيلي، بدعم قوى دولية، عدوانه على الشعب الفلسطيني عبر سياسات القتل والتجويع والحصار والتدمير والاستيطان والتهجير.

وأضافت أن ما يتعرض له قطاع غزة من حرب إبادة وتجويع وتدمير ممنهج، وما تتعرض له القدس من استهداف لهويتها، وما تشهده الضفة الغربية من تصعيد استيطاني واعتداءات يومية، إلى جانب معاناة اللاجئين في مخيمات اللجوء والشتات، يعكس طبيعة السياسات الإسرائيلية وانتهاكها للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وأكدت اللجنة التنفيذية أن الشعب الفلسطيني يواصل صموده وتمسكه بحقوقه الوطنية، وإفشال محاولات التصفية والتهجير، مشددة على أن القضية الفلسطينية ستبقى قضية تحرر وطني عادلة تحظى بتضامن شعبي ورسمي متزايد على المستوى الدولي.

وشددت على أن مواجهة التحديات تتطلب تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وترسيخ الشراكة السياسية ووحدة النظام السياسي، وتطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية عبر مسار التجديد الديمقراطي.

وأعلنت اللجنة التنفيذية العمل على استكمال التحضيرات لإجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني قبل نهاية العام الجاري، بما يضمن أوسع مشاركة وطنية في إعادة بناء مؤسسات المنظمة وتطوير دورها التمثيلي والنضالي.

وجددت اللجنة التنفيذية رفضها لأي وصاية أو تدخل خارجي في القرار الوطني الفلسطيني، مؤكدة تمسكها باستقلالية القرار الوطني وحق الشعب في اختيار ممثليه عبر الوسائل الديمقراطية الحرة.

ودعت جماهير الشعب الفلسطيني إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتصعيد المقاومة الشعبية والسياسية والدبلوماسية والقانونية، وتوسيع التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية.

وشدد على مواصلتها النضال حتى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

وقال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني روحي فتوح إن الذكرى الثانية والستين لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية تأتي في ظل واحدة من أخطر المراحل التي تواجه قضيتنا الوطنية، حيث تتعرض الهوية الوطنية الفلسطينية لمحاولات ممنهجة للاستهداف والتفكيك عبر مؤامرات سياسية ومشاريع تصفوية هدفت ولا تزال الى شطب منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني في كافة اماكن وجوده.

وأكد فتوح في بيان صادر عن المجلس الوطني، إن منظمة التحرير الفلسطينية التي تأسست عام 1964 بقرار عربي وقناعة وطنية جامعة، لم تكن مجرد إطار سياسي، بل شكلت الهوية المعنوية والكفاحية لشعبنا الفلسطيني والحاضنة الوطنية التي وحدت الفلسطينيين تحت راية واحدة ومثلت كافة أطياف شعبنا وقواه الوطنية في معركة التحرر والاستقلال وانتزاع الاعتراف الدولي بحقوق شعبنا المشروعة.

وأشار إلى أن المنظمة ولدت من رحم المعاناة الوطنية عقب انعقاد مؤتمر القمة العربية في القاهرة، لافتا إلى الدور التاريخي للمؤسس أحمد الشقيري الذي قاد مرحلة التأسيس ووضع اللبنات الوطنية والقانونية للمنظمة الذي حافظ على استمرارية المؤسسة الوطنية في واحدة من أدق وأخطر المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية.

وأشاد فتوح بالدور التاريخي للشهيد القائد ياسر عرفات الذي قاد المشروع الوطني الفلسطيني لعقود طويلة، وحمل قضية شعبنا إلى العالم باعتبارها قضية تحرر وطني عادلة وتمكن بحكمته ونضاله من تعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وانتزاع الاعتراف الدولي بها ممثلا شرعيا ووحيدا لشعبنا الفلسطيني.

ولفت إلى أن أبو عمار شكل رمزا وطنيا جامعا وقائدا استثنائيا حافظ على القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وظل حتى اللحظة الأخيرة من حياته متمسكا بثوابت شعبنا وحقوقه الوطنية المشروعة.

وقال فتوح، إن محاولات استهداف منظمة التحرير لم تتوقف منذ انطلاقتها، اذ تعرضت لضغوط ومؤامرات دولية واقليمية هدفت إلى إنهاء دورها السياسي والوطني، إلا أن تلك المحاولات فشلت أمام وعي شعبنا وتمسكه بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الكيان السياسي الجامع والحارس الشرعي للحقوق الوطنية الفلسطينية.

وشدد على أن منظمة التحرير الفلسطينية ستواصل نهجها الديمقراطي القائم على الشراكة الوطنية والتعددية السياسية مشددا على أهمية التحديث والتجديد للشرعيات الوطنية عبر إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني قبل نهاية العام الجاري بما يعزز دور المؤسسات الوطنية ويكرس المشاركة السياسية لكافة مكونات شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات.

وأشار إلى أن تجديد الشرعيات يمثل ضرورة وطنية وسياسية للحفاظ على قوة ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني.

وجدد فتوح، الدعوة إلى رص الصفوف وتعزيز الوحدة الوطنية في مواجهة حرب الإبادة والتهجير والتطهير العرقي التي يتعرض لها شعبنا والتصدي لكافة المشاريع التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية أو الالتفاف على حقوق شعبنا التاريخية والثابتة التي كفلتها القوانين والشرائع الدولية.

ووجه فتوح، التحية إلى القادة الشهداء والمؤسسين الذين صنعوا بدمائهم وتضحياتهم تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية، مستذكرا القائدة المؤسسون أحمد الشقيري ويحيى حمودة وأبو عمار وكافة القادة الذين حافظوا على القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

كما وجه التحية إلى الرئيس محمود عباس الذي يخوض معارك سياسية ووطنية ودبلوماسية صعبة دفاعا عن بقاء المشروع الوطني الفلسطيني وحماية منظمة التحرير الفلسطينية والثوابت الوطنية، مواصلا المسيرة على درب القادة المؤسسين الذين حملوا أمانة القضية الفلسطينية وحافظوا على شرعية تمثيل شعبنا الفلسطيني حتى نيل الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

سلطة الأراضي: لن يضفي الشرعية على وجوده في أراضي دولة فلسطين

"مقاومة الجدار والاستيطان": سجل الأراضي الاحتلالي حلقة أخرى في مشروع الضم الزاحف

رام الله- الحياة الجديدة- قال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان مؤيد شعبان إن إطلاق سلطات الاحتلال نظام "سجل الأراضي وتسوية الحقوق" الإلكتروني في الأرض الفلسطينية المحتلة، يشكل حلقة جديدة وخطيرة في مشروع الضم الزاحف الذي تنفذه حكومة الاحتلال، ويكشف بصورة صريحة انتقال الاحتلال من سياسات السيطرة الميدانية التقليدية إلى هندسة استعمارية رقمية وإدارية تهدف إلى فرض وقائع قانونية دائمة على الأرض الفلسطينية المحتلة. وأضاف شعبان أن هذا النظام، الذي أطلق عليه الاحتلال اسماً رمزياً بدلالة إجرامية مسمى "قنبلة يدوية"، يتجاوز كونه إجراء تقنياً أو محض عملية تحديث لسجلات الأراضي، بل يمثل أداة مركزية لإعادة تشكيل الملكية العقارية في الضفة الغربية وفق الرؤية الاستعمارية الإسرائيلية، وبما يخدم مشروع فرض السيادة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة وتكريس الاستيلاء على مساحات واسعة من أراضي المواطنين الفلسطينيين، خاصة في المناطق المصنفة (ج). وأكد، أن قرار المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي في أيار 2025 بالشروع في تسوية شاملة للأراضي في الضفة، ثم نقل الصلاحيات في شباط 2026 إلى وزارة العدل الإسرائيلية وهيئة المساحة الإسرائيلية، ورصد موازنات ضخمة لهذا المشروع، يعكس وجود خطة حكومية متكاملة تستهدف تحويل الاحتلال المؤقت بحكم القانون الدولي إلى سيطرة دائمة ذات طابع سيادي واستعماري، من خلال إعادة تسجيل الأراضي وإعادة تعريف الملكيات والحقوق العقارية وفق المنظومة القانونية الإسرائيلية.

وأشار شعبان إلى أن الاحتلال يسعى عبر هذا المشروع إلى تجاوز المكانة القانونية للأرض الفلسطينية المحتلة، وخلق سجل عقاري إسرائيلي موازٍ ومفروض بالقوة، بما يفتح الباب أمام الاستيلاء على الأراضي وتسريع عمليات التوسع الاستيطاني وشرعنة البؤر الاستيطانية وتعقيد قدرة الفلسطينيين على إثبات ملكياتهم التاريخية مستقبلاً، خاصة في ظل القيود الهائلة التي يفرضها الاحتلال على الوصول إلى الوثائق والأراضي وإجراءات التقاضي.

وشدد على أن هذا الإجراء وبالإضافة إلى غايته المتمثلة في تجريد الفلسطينيين من أراضيهم وعقاراتهم لصالح المستوطنين يعتبر في نظر القانون الدولي الإنساني حالة جسيمة من التجاوز والانتهاك، لا سيما في حق اتفاقية جنيف الرابعة ولوائح لاهاي، التي تحظر على القوة القائمة بالاحتلال إجراء تغييرات دائمة في الأراضي المحتلة أو مصادرة الممتلكات العامة والخاصة أو ضم الأراضي المحتلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كما أن هذه السياسات تتعارض مع قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها القرار 2334 الذي أكد عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وقال شعبان إن الخطورة الحقيقية لهذا المشروع تكمن في محاولة الاحتلال استخدام الأدوات التقنية والرقمية لإضفاء مظهر قانوني وإداري على جريمة الضم والاستيلاء غير المشروع على الأرض، وتحويل نظام السيطرة الاستعمارية إلى بنية مؤسساتية طويلة الأمد، بما يهدد بصورة مباشرة فرص إقامة الدولة الفلسطينية ويقوض أي إمكانية لحل سياسي قائم على القانون الدولي.

ودعا، المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية، والاتحاد الأوروبي، إلى التعامل مع هذا المشروع باعتباره جزءاً من جريمة الضم والاستيطان الاستعماري التي ترتكبها دولة الاحتلال، والتحرك العاجل لوقف هذه الإجراءات وفرض عقوبات ومساءلة حقيقية على حكومة الاحتلال، التي تواصل العمل بصورة علنية وممنهجة لتقويض النظام القانوني الدولي وفرض وقائع استعمارية بالقوة على الأرض الفلسطينية المحتلة.

يشار إلى أن دولة الاحتلال أطلقت الأربعاء، نظام "سجل الأراضي وتسوية الحقوق" الإلكتروني في دولة فلسطين المحتلة، الذي يحمل الاسم الرمزي "قنبلة يدوية"، وسط تأييد علني من الوزيرين المتطرفين في حكومة الاحتلال بتسلئيل سموتريتش وأوريت ستروك، اللذين اعتبراه "ركيزة أساسية في تطبيق السيادة على الأرض، وتعزيز السيطرة الإسرائيلية في يهودا والسامرة"- الضفة.

وفي السياق أكدت سلطة الأراضي الفلسطينية أنها تتابع القرارات الصادر عن حكومة الاحتلال والمتعلقة بالشروع بإجراءات تسوية وتسجيل الأراضي من فتح مكاتب واطلاق منصة الكترونية لتحديث الملكيات في الضفة المحتلة، في خطوة استعمارية احتلالية خطيرة تمثل اعتداءً مباشراً على حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والقانونية في أرضه وممتلكاته.

واعتبرت السلطة هذا القرارات تصعيداً خطيراً غير مسبوق تهدف إلى فرض وقائع قانونية وإدارية بقوة الاحتلال تمهيداً لتكريس الضم والاستيلاء والسرقة لمساحات واسعة من أراضي المواطنين الفلسطينيين، وخاصة في المناطق المصنفة (ج)، بما يخالف بشكل صارخ أحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية واتفاقيات جنيف، ويشكل انتهاكاً واضحاً للاتفاقيات الموقعة، وفي مقدمتها الاتفاقيات التي تحظر على سلطة الاحتلال إجراء أي تغييرات أحادية الجانب على الوضع القانوني والإداري للأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكدت أن ما تقوم به حكومة الاحتلال لا يمت بصلة لأي إجراءات قانونية أو تنظيمية مشروعة، بل يندرج ضمن مشروع استيطاني استعماري يستهدف تهويد الأرض الفلسطينية، ومصادرة حقوق المواطنين، وحرمانهم من ملكياتهم، عبر استغلال الاحتلال للظروف والصمت الدولي وفرض منظومة قانونية إسرائيلية باطلة على الأرض الفلسطينية المحتلة.

وحذرت من خطورة هذه القرارات وتداعياتها السياسية والجغرافية والقانونية، باعتبارها محاولة لتقويض حل الدولتين ونسف أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس.

وأهابت سلطة الأراضي بجميع المواطنين داخل الوطن وخارجه عدم التعاطي أو التعاون مع أي جهات أو لجان أو منصات أو إجراءات تتبع للاحتلال الإسرائيلي فيما يتعلق بأعمال تسجيل الأراضي أو تسويتها أو حصر الملكيات أو تحديث البيانات العقارية أو تقديم الوثائق والمستندات الخاصة بالأراضي والعقارات أو الإفصاح عن أي معلومات تتعلق بالملكية، إلا بعد الرجوع للجهات الفلسطينية المختصة.

ودعت المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية، وكافة المؤسسات الحقوقية والقانونية الدولية، إلى تحمل مسؤولياتها العاجلة لوقف هذه الإجراءات غير القانونية، ومحاسبة دولة الاحتلال على انتهاكاتها المستمرة بحق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدراته.

وأكدت سلطة الأراضي استمرارها في حماية حقوق المواطنين العقارية، وتعزيز صمودهم، ومتابعة كافة الإجراءات القانونية والفنية والدولية اللازمة لمواجهة هذه السياسات الاحتلالية الخطيرة.

"القوى": استهداف الخان الأحمر تطبيق لمخططات الضم والتطهير العرقي

رام الله- الحياة الجديدة- أكدت القوى الوطنية والإسلامية في محافظة رام الله والبيرة أن التصدي لمخططات الاحتلال الرامية إلى فرض سيطرته على الضفة الفلسطينية المحتلة وخلق حالة فصل دائم بين الضفة وقطاع غزة يشكل المهمة الوطنية الأساسية للشعب الفلسطيني، محذرة من تصاعد الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تنفيذ مخططات التهجير والتطهير العرقي بحق الفلسطينيين.

وقالت القوى، في بيان، أمس السبت، إن ما يتعرض له تجمع الخان الأحمر والمناطق الممتدة حتى البحر الميت وتخوم بادية القدس يأتي في إطار مخططات الضم وفرض الأمر الواقع عبر إخلاء السكان الفلسطينيين والتوسع الاستعماري، داعية إلى تعزيز الوجود الفلسطيني في المنطقة والتصدي لاعتداءات المستوطنين التي يُتوقع أن تشهد تصاعداً خلال الفترة المقبلة.

وشددت على أن ما يجري في الضفة يمثل امتداداً للحرب العدوانية المتواصلة على قطاع غزة، ومحاولة لإعادة تشكيل الواقع الفلسطيني بما يخدم تكريس الاحتلال وإحكام السيطرة على الأرض، الأمر الذي يتطلب تعزيز الوحدة الوطنية والتلاحم الداخلي، وترسيخ ثقافة التمسك بالأرض وحمايتها، ورص الصفوف وتوسيع دائرة المقاومة الشعبية في القرى والأرياف المستهدفة.

وفي ملف الأسرى، أكدت القوى أن التقارير الدولية التي وثقت انتهاكات جسيمة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين تستدعي تحركاً دولياً عاجلاً وفاعلاً لمساءلة الاحتلال ووقف الجرائم المرتكبة داخل السجون ومراكز الاعتقال. كما دعت إلى توسيع المشاركة في الفعاليات والاعتصامات الأسبوعية المساندة للأسرى والأسيرات، وإسناد جهود المؤسسات الحقوقية والدولية الهادفة إلى توفير الحماية لهم ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

ودعت القوى إلى توسيع الفعاليات الشعبية التضامنية مع الحركة الأسيرة، بما يعزز حضور قضية الأسرى في المحافل الدولية ويؤكد وحدة الموقف الفلسطيني الداعم لهم. كما شددت على أهمية استنهاض مقومات الصمود الوطني، وتفعيل لجان الحماية الشعبية، وتعزيز العمل المشترك بين مختلف القوى والفعاليات، وإسناد الجهود المقدسية الرامية إلى حماية مدينة القدس ومقدساتها.

وحذرت من استمرار المحاولات الرامية إلى المساس بالمسجد الأقصى المبارك عبر الاقتحامات المتكررة والاستفزازات التي تستهدف مشاعر المسلمين، داعية إلى تكثيف حملات شد الرحال إلى المسجد الأقصى وتعزيز الرباط فيه لإفشال مخططات الاحتلال.

وأكدت كذلك ضرورة حماية الممتلكات والعقارات المقدسية في ظل تصاعد سياسات الهدم والاستيلاء التي تستهدف عشرات المباني والمنشآت، خاصة في محيط مخيم قلنديا والمناطق المجاورة، معتبرة أن هذه الإجراءات تندرج في إطار سياسة ممنهجة تستهدف الوجود الفلسطيني في القدس ومحيطها.

بتوجيهات من الرئيس: السفير الأسعد يتفقد أبناء شعبنا النازحين

بيروت -وفا- تفقد سفير دولة فلسطين لدى الجمهورية اللبنانية محمد الأسعد أمس الأول الجمعة، بتوجيهات من الرئيس محمود عباس وبالتنسيق مع عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ياسر عباس، النازحين من أبناء شعبنا في مركز سبلين المخصص للإيواء، بمشاركة نائب مديرة وكالة الاونروا في لبنان اوليفر بريدج.

وقدم مدير خدمات الوكالة في مخيم عين الحلوة عبد الناصر السعدي تحديثا لحالة النزوح الاخيرة من مخيمات وتجمعات صور، وللخدمات التي تقدمها الوكالة داخل المركز على الصعد الصحية والاغاثية والغذائية والصحة النفسية.

ونقل الأسعد تحيات الرئيس عباس ومتابعته لكافة همومهم وقضاياهم، مؤكدا دعمهم وتخفيف المعاناة عنهم. وأعرب أبناء شعبنا عن ثقتهم برعاية الرئيس لهم ومتابعته اليومية لاحتياجاتهم والتحديات التي تواجههم.

وعقد الأسعد وبريدج لقاء أشاد خلاله بالتعاون والتنسيق مع «الأونروا»، معربا عن تقديره لجهود مديرة الوكالة في لبنان دوروثي كلاوس وتفاعلها الفوري والايجابي مع أزمة النزوح.

وأكد الأسعد أهمية تضافر الجهود في تقديم المساعدات للنازحين من أبناء شعبنا وأشقائهم اللبنانيين والسوريين الموجودين في مراكز ايواء الاونروا، أو المستضافين في المخيمات الفلسطينية.

وأشار إلى استمرار سفارة دولة فلسطين بالتنسيق مع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بتنسيق كافة الجهود مع وكالة الاونروا لتأمين احتياجات النازحين.

بدوره، قال بريدج إن الزيارة تأتي في سياق التنسيق لخدمة اللاجئين الفلسطينيين وتسليط الضوء على كافة التحديات، لافتا الى ان مركز سبلين استقبل خلال اليومين الماضيين حوالي 600 نازح بينهم العشرات من ذوي الإعاقة، الذين يحتاجون لبيئة داعمة وخدمات خاصة.